האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel

9 آب، 2015

إلى حضرة
السيّد بنيامين نتنياهو
رئيس الحكومة الإسرائيليّة
كريات بن جوريون 1
القدس
بواسطة فاكس: 02-5605000

المبحث: قرار الحكومة بشأن الأحياء المقدسية خلف الجدار - عقد من الالتزامات التي لم تُنفّذ

1. **نتوجّه إليكم بخصوص الأحياء المقدسيّة الواقعة خلف جدار الفصل ووضعها المُزري والمتدهور، ونطلب منكم التدخّل لإجراء تغييرات جذريّة لأداء وسلوك السلطات تجاه هذه الأحياء. رُغم قرار الحكومة في هذه المسألة منذ عقد مضى، ورُغم الالتزامات العديدة التي قُطعت في إطار الالتماسات التي قُدمت للمحكمة العليا، إلّا أنّ هذه الوعود الكثيرة التي أعطيت للسكّان والتي هدفت الى الحفاظ على حقوقهم وعلى علاقاتهم المتواصلة مع باقي أنحاء المدينة بعد إقامة الجدار- لم تُنفّذ حتى اليوم. بدلاً عن ذلك، قطعت أوصال الأحياء، أهملتها السلطات، انهارت بناها التحتية، ووجد السكان المحليين أنفسهم يعيشون في منطقة عشوائية، يضطرّون التعامل وحدهم مع المشاكل العديدة التي نجمت. على أثر الانتهاك المنهجيّ لحقوق السكان، يقع على عاتق الحكومة الواجب لطرح خطة طارئة لتنفيذ التعهدات التي قطعت، ولحل مجمل القضايا الصعبة التي يعاني منها السكان. بما ان التغيير يتطلب مشاركة عدة سلطات، نعتقد ان هنالك حاجة بإقامة طاقم وزاري لريادة هذا التغيير، وذلك خلال مدة زمنية معقولة.**

2. في يوم 2005/7/10، أُتخذ القرار الحكوميّ رقم 3783 تحت عنوان "جاهزيّة الوزارات الحكوميّة في مسألة طوق القدس والعناية بالسكان في منطقة القدس في أعقاب تشييد الجدار" (فيما يلي: "القرار" أو "قرار الحكومة"). وقد سعى القرار لوضع جاهزيّة خاصّة تسمح باستمرار سير الحياة السويّ لدى سكّان الأحياء المقدسيّة الذين ظلّوا وراء الجدار، إلى جانب الحفاظ على نسيج الحياة المشترك لمجمل السكان الفلسطينيّين عبر جهتي الجدار.

3. فرض قرار الحكومة مسؤوليّة تحضير الجاهزيّة الخاصّة على بلديّة القدس ووزارة الأمن ووزارة الأمن الداخليّ ووزارة المعارف ووزارة الصحّة ووزارة الإعلام وبريد إسرائيل ووزارة الرفاه ومؤسّسة التأمين الوطنيّ ووزارة الداخليّة ووزارة العمل.

4. شدّدت الحكومة الإسرائيليّة، حينها ، على أنّ تشييد الجدار لا يعني المسّ بحقوق سكّان الأحياء الذين يعيشون في المنطقة التي احتلتها إسرائيل عام 1967، ويحملون بطاقات هويّة اسرائيلية. وقد استند القرار على الإدراك بأنّ من واجب إسرائيل، منذ لحظة فرض سيادتها على أحياء القدس الشرقيّة، الحفاظ أيضًا على مجمل الحقوق المكفولة لكلّ ساكن/ة وفقًا للقانونيْن الإسرائيليّ والدوليّ.

5. هدفت هذه الجاهزيّة للسماح بتسيير حياة سويّة لعشرات آلاف السكان في كفر عقب وسميراميس (الذين يجتازون حاجز قلنديا)، ولعشرات آلاف سكّان رأس خميس ورأس شحادة وحيّ السلام ومخيّم شعفاط للّاجئين (الذين يجتازون حاجز مخيّم شعفاط). كما فرض على المركز الجماهيري الذي أقيم عقب القرار بالاهتمام أيضاً بسكّان "المُسوّرات" المقدسية الواقعة خلف الجدار في منطقة جبل المكبّر والولجة جنوبيّ المدينة.

6. جاء في الجزء الأخير من القرار، أنّ القائم بأعمال رئيس الحكومة سيُعيّن رئيسًا للجنة مدراء عامين لوزارات مختلفة، تقوم بريادة الجاهزيّة والإشراف عليها. وتحدّث الوزير يعقوب إدري، الذي عُيّن مسؤولاً عن الموضوع بعد عام على ذلك، في الهيئة العامّة للكنيست، عن "تحسّن كبير في توفير الخدمات للسكّان... كلّ الوزارات الحكوميّة والجهات المانحة للخدمات تجهّزت لتطبيق قرار الحكومة" (ردّ الوزير على استجواب رقم 70، يوم 2006/11/29). وإلى جانب جاهزيّة الوزارات الحكوميّة، أدارت قيادة "الأمن القوميّ" عملاً مركزيًّا لديها بمشاركة جهات مدنيّة وأمنيّة، بخصوص آلية تشغيل المعابر المطلوب في الاحياء المقدسية خلف الجدار. وقد تبنّت الحكومة توصيات قيادة "الأمن القوميّ" في آذار 2005 (يُنظر إلى "نشاط المعابر بين إسرائيل وبين منطقة يهودا والسّامرة" في تقرير مراقب الدولة 61أ بشهر آذار 2011).

7. وقد عُرض قرار الحكومة وعمل "القيادة" في مسألة الحواجز والوعود المرفقة لهما أمام قضاة المحكمة العليا في إطار الالتماسات ضدّ مسار الجدار. رُفضت الالتماسات بعد قبول الفرضية بأن انتهاك الحقوق الأساسيّة الناجم عن تشييد الجدار هو تناسبيّ ومعقول، بما يخضع لوجود التزامات الدولة، ومن ضمنها قرار الحكومة المذكور؛ (يُنظر التماس للمحكمة العليا رقم 04/5488 **مجلس الرام المحلي وآخرون ضدّ الحكومة الإسرائيليّة وآخرين**

(2006/12/13) (فيما يلي: **مسألة الرام**) والتماس للمحكمة العليا رقم 05/6193 **لجنة سكّان رأس خميس وآخرون ضدّ السلطة المخوّلة وفق قانون تسوية الاستيلاء على الأراضي** (2008/11/25) (فيما يلي: **مسألة رأس خميس**)).

8. يتّضح من قرارات الحُكم هذه، وبجلاء، أنّ شرعيّة تشييد الجدار كانت مشروطة لتطبيق جاهزيّة الوزارات ذات الصلة وبوجود أوقات عبور معقولة عند الحواجز، كما التزمت الدولة أمام المحكمة:

> *"الاستنتاج بأنّ مسار الجدار يستوفي معيار التناسبيّة "بمعناه الضيّق"، يستند إلى الفرضيّة القائلة بأنّ قرار الحكومة (الصادر يوم 2005/7/10) بخصوص العناية بالسكان في منطقة القدس في أعقاب تشييد الجدار" سيُطبّق على يد كلّ الجهات ذات الصلة."* (الفقرة 59 من قرار الحكم في مسألة **الرام**).

9. **إلّا أنّ العقد المنصرم منذ اتّخاذ قرار الحكومة تميّز بانتهاك هذه الالتزامات بشكل منهجيّ. فالسياسة التي رافقت تشييد الجدار في القدس حوّلت الأحياء إلى منطقة عشوائية ، إلى No Man's Land، لا تولي أيّ جهة رسميّة اهتمامًا بها، وليس هناك من يتحمّل عبء المسؤوليّة عنها. وتُلحق هذه السياسة انتهاكًا جسيمًا بسلسلة طويلة من الحقوق الأساسيّة الخاصة بآلاف السكّان، منها الحقّ بالكرامة والصّحة والتربية وحريّة الحركة وغيرها. ويشكّل إبقاء السياسة الحاليّة على حالها إهمالًا جسيمًا تجاه شريحة سكّانيّة كاملة.**

10. ليس للسلطات علم بالعدد الشامل للسكّان القاطنين في المناطق المقدسيّة الواقعة خلف الجدار. ويجسّد عدم وجود معلومات رسميّة ومصدقّة بخصوص عدد السكّان، بشكل جيّد، تجاهل السلطات لما يدور خلف الجدار. واستنادًا إلى مصادر معلومات مختلفة، فإنّنا نقدّر عددهم، بحذر، بأكثر من 120,000 نسمة. غالبيتهم من حَمَلة بطاقات الهويّة الإسرائيليّة ، ويتمتعون بالإقامة الدائمة، على غرار سكان القدس الشرقية. يسكن في هذه الأحياء أيضاً، مواطنون فلسطينيون من سكان الضفة الغربية المحتلة - نظراً لعلاقات الزواج من فلسطينيين ممن يحملون الهويات الإسرائيلية.

11. باستثناء الشرطيّين والجنود الذين يملؤون الحواجز عند مداخل الأحياء، لا يوجد اليوم في هذه الأحياء أيّ حضور للسلطات الإسرائيليّة. وحتى بلديّة القدس، التي تقع هذه الأحياء والمُسوّرات في نطاق منطقة نفوذها، تمنع دخول عمّالها إليها في غالب الحالات. وكما أسلفنا، فإنّ بلديّة القدس لا تعرف عدد السكّان الذين يعيشون في كلّ حيّ، وهي لا تعرف ماهيّة الاحتياجات والخدمات التي يستحقون الحصول عليها (نذكر هنا أنّ إسرائيل تمنع السلطات الفلسطينيّة من العمل في هذه الأحياء، لكونها تقع في نطاق منطقة نفوذ القدس).

12. وطوال سنوات، قامت جمعيّة حقوق المواطن وجهات أخرى بطرح المشاكل الحادّة الموجودة في هذه الأحياء الواقعة خلف الجدار أمام السلطات ذات الصلة، ومنها بلديّة القدس وشرطة القدس واللجان البرلمانيّة. ورُغم وجود موافقة خجولة على أنّ وضع هذه الأحياء لا يُطاق، ورُغم الانتهاك الواضح لالتزامات الحكومة، ما يزال تنصّل السلطات ساريًا ومن دون مضايقة منذ عقد كامل.

13. منذ بناء الجدار فُصلت الأحياء عن مركز الحياة المدني في القدس، وأصبحت أيّ مغادرة للأحياء تلزم السكان بفحص أمنيّ وساعات انتظار طويلة. يطال إهمال الأحياء كلّ مناحي الحياة، فيما نرى أنّ نتائجه وخيمة جدًّا في ظلّ النموّ السكّاني الذي حصل في العقد المنصرم. فثمة نقص شديد في كلّ المنطقة بالمدارس والملاعب والحدائق العامة والبنى التحتية وحتى إنارة الشوارع. الشوارع في هذه الأحياء طافحة بالحفر أو أنّها غير معبّدة أصلًا، والنفايات تتراكم على جوانب الطرق، وفي الشتاء تغرق الشوارع بالمياه أيّامًا كاملة.

14. وقد دفع هذا الوضع الذي لا يُطاق السكانَ لأخذ دور السلطات ولإيجاد حلول من العدم، من دون ميزانيّات ومن دون نظام حُكم. فاللّجان المحليّة تجمع النقود من السكّان وتستخدمها لشقّ الشوارع ولمدّ مواسير المجاري والتصريف. وثمة مبادرون يقيمون المدارس ورياض الأطفال الجديدة، وطواقم طوارئ أقيمت في السنوات الأخيرة تُقدّم الإسعاف الأوّليّ وتنقل المحتاجين إلى المستشفيات وتطفئ الحرائق. ومع ذلك، من الواضح أنّ هذه المبادرات البديلة غير قادرة على استبدال نظام الحُكم، ولا يمكن للمبادرات الفردية أن تُعفي السلطات من مسؤوليّتها. **إنّ المشاكل والانتهاكات الجسيمة لحقوق السكان، والتي سنُفصّلها لاحقًا، تتطلّب جهدًا مؤسّساتيًّا شاملاً وتخصيص موارد لصالح المسألة.**

الحواجز وانتهاك حريّة الحركة

"يستند نظام حياة الكثير من السكّان على الصلة الوثيقة مع القدس. والجدار يمنع التنقّل الحرّ، غير الخاضع للسيطرة... وبذلك ينتهك الجدار حريّة الحركة لدى السّكان. ويحمل تصعيب مناليّة القدس في طيّاته مسًّا بالحق في التعليم، أيضًا، وبالحقّ في الصحّة وحريّة المعتقد. ويجري أيضًا انتهاك مصادر أرزاق السكّان وحريّة عملهم. ويمكن للجدار أن يشوّش على العلاقات الأسريّة والمجتمعيّة... مثل هذا الوضع يلحق الأذى بالسكّان الذين يخضعون في كل قدوم للقدس وفي كلّ مغادرة لها لقيود تُميّز نظام التصاريح والفحص". (المادة 49 من قرار حكم رئيس "العليا" أهرون براك، في مسألة **الرام**)

15. يختلف حاجز قلنديا وحاجز مخيّم شعفاط للّاجئين شماليّ القدس، على غرار حاجز السواحرة جنوبها، عن الحواجز الأخرى، كونها تقع داخل منطقة نفوذ القدس، بحيث أنّها تفصل بين أحياء مختلفة تابعة للمدينة ذاتها.

16. خلق الجدار والحواجز في القدس قيودًا ثابتة على حريّة الحركة لدى السكّان، باسم الحفاظ على "أمن الدولة"، كما أسلفنا، من خلال قطع وعد صريح بوجود "انتقال للجهتيّن في وقت معقول" (المادة ب(1) من قرار الحكومة) و"آلية وصول معقولة للقدس" (المادة 55 من قرار الحكم في مسألة **الرام**).

17. أمّا على أرض الواقع، فإنّ أوقات الانتظار الطويلة والظروف غير المعقولة التي نشأت في الحواجز، تنتهك هذا الالتزام يوميًّا. ونتيجة للصعوبات غير المعقولة المنوطة بتجاوز الحواجز، أدّى الجدار إلى قطع عشرات آلاف السكّان عن مركزهم المدنيّ الذي ينتمون إليه، خلافًا لالتزام الدولة اسرائيل الصريح بعدم حدوث ذلك.

حاجز قلنديا:

18. يعاني سكّان القدس والضفّة الغربيّة الذين يضطرّون لتجاوز حاجز قلنديا، وبشكل دائم، التأخيرات الكبيرة. في إطار المداولات التي جرت في المحكمة العليا وعد ممثّلو الدولة بأنّ أطول فترة انتظار ستكون 15 دقيقة للسيارة و25 دقيقة للمشاة (قرار الحكم في مسألة **الرام**، الفقرة 36، وبيان الدولة في التماس العليا رقم 04/6080 **د. أحمد بدر مسلماني وآخرون ضدّ رئيس الحكومة** الصادر يوم 2006/5/2). أمّا في الواقع فإنّ أوقات الانتظار للسيارات طويلة أكثر ويمكن أن تستمرّ لساعة وأكثر في أوقات الذروة. ولا يعمل إلّا مساران اثنان بشكل ثابت من بين أربعة مسارات مخصّصة لعبور السيارات. وهناك مسار ثالث مخصّص للمواصلات العامّة فقط، ولا يُفتح الرابع إلّا في أوقات متباعدة. أما المشاة فهم يعانون من أوقات انتظار طويلة جداً من الأوقات التي التزمت بها الدولة. ورغم وجود ستّة ممرّات للمشاة فعليًّا، إلّا أنّ أربعة منها تعمل فقط، ومن بينها واحد مخصّص للدخول إلى قسم الخدمات فقط . وفي يوميّ الجمعة والسبت والأعياد اليهوديّة يكون عدد القوى العاملة في الحاجز مقلص، وتصبح وتيرة العبور أكثر بُطئًا.

19. على طول العقد المنصرم، توجّهت جمعيّة حقوق المواطن مراتٍ عديدة وطرحت أمام الجهات ذات الصلة المشاكل الجسيمة الموجودة الموجودة في حاجز قلنديا سيئ الصيت. في عام 2012 عرضنا أمام السلطات بحثًا شاملًا أجراه فاحص مهنيّ، أشار إلى ما يُحسّه أبناء المنطقة على جلودهم، وهو أنّ أوقات الانتظار أطول بضعفيْن وأكثر من تلك

التي وُعد بها (توجّه الجمعية إلى قائد شرطة لواء القدس وقائد حرس الحدود في طوق القدس، بتاريخ 2012/5/14).

20. منذ ذلك الوقت زاد عدد الأشخاص الذين يجتازون حاجز قلنديا، ولذلك فإنّ الظروف التي لم تسمح بتيسير أوقات انتظار معقولة قبل ثلاث سنوات، لا تسمح بذلك اليوم بالتأكيد. ووفقًا لأقوال عوفر هيندي، رئيس مديرية "كيشت تسفاعيم" في قيادة المركز، فإنّ عدد الفلسطينيّين الذين لا يحملون بطاقات هويّة إسرائيليّة ويعبرون الحاجز إلى إسرائيل، بلغ عام 2013 نحو 40% (محضر جلسة لجنة توجّهات الجمهور في الكنيست بتاريخ 2014/2/19). وفي اللقاءات الدوريّة التي نجريها معه، حدّثنا الكولونيل هيندي عن مخطّطات ترميم وتغيير مسار سفر السيارات الخصوصيّة والمواصلات العامّة في حاجز قلنديا. نحن نثني على التغيير المتوقع، لكنّنا نعتقد أنّ إجراء هذا التغيير وحده لن ينجح بتخفيض فترات الانتظار في قلنديا وفقًا للمطلوب.

حاجز شعفاط:

21. مع تشييد نقطة عبور جديدة في حاجز مخيم شعفاط للّاجئين، وعدت السلطات الاسرائيليه المحكمة العليا بأن يحوي الحاجز الجديد قيد البناء ثمانية مسارات للراجلة وأربعة مسارات للسيارات، بما يُمكّن من تسيير أوقات انتظار 20-30 دقيقة للسيارات بالحد الأقصى، وعبور 5,000 شخص في كل ساعة ما بين 6:00-8:00 صباحًا (الفقرة 4 في قرار الحكم بمسألة **رأس خميس**). وقضت المحكمة بأنّ مسار الجدار تناسبيّ بما يخضع لتطبيق هذه الالتزامات الخاصة بمسألة أوقات العبور.

22. أمّا على أرض الواقع، فثمة مسار وحيد لعبور المشاة ، وثمة مسار واحد من مسارات السيّارات الأربعة مغلق بشكل دائم. أمّا المسار المخصّص للمواصلات العامّة فإنّه لم يُبنَ بتاتًا. وتؤدّي هذه السياسة إلى اختناقات يوميّة، إذ يطول وقت الانتظار للمسافرين في السيارات في أوقات الذورة بشكل واضح عن الالتزام لأوقات انتظار بين 20-30 دقيقة .

الشوارع المؤدّية إلى الحواجز:

23. يتضح من خلال اللقاءات التي نجريها من مرّة لأخرى مع ممثّلي الشرطة والجيش الاسرائيلي، أنّهم يعتقدون بأنّ أوقات العبور قصيرة نسبيًّا، ويأتي ذلك لأنّ الفحوصات التي يجرونها لا تشمل إلّا وقت العبور من لحظة الدخول إلى منطقة الحاجز وحتى الخروج منها، وهي مسافة تمتدّ على عدّة عشرات من الأمتار فقط. وتتجاهل طريقة الحساب هذه الاختناقات المروريّة الكبيرة التي يسبّبها الحاجز والشارع الغير مؤهل المؤدي اليه، الذين يزيدون نصف ساعة وأكثر لمدة الانتظار الفعلّية. ويضطرّ عشرات آلاف السكّان الذين يستخدمون هذين الحاجزيْن للازدحام في

شارع وحيد يؤدّي إلى الحاجز ومنه. فالمعطيات التي تعرضها قوّات الأمن تصف صورة جزئيّة فقط، ولا تتماشى البتّة مع الواقع على الأرض ومع الأهداف من وراء تعهدات الدولة وقرارات المحكمة العليا التي قضت بأن يكون المس في حق التنقل للمواطنين والحياة الطبيعية معتدلاً.

24. توجّه سكّان الأحياء، مرارًا وتكرارًا، إلى الجيش الإسرائيلي وبلديّة القدس، مطالبين بشقّ شوارع إضافيّة تؤدّي إلى الحاجزيْن، إلّا أنّ هذه المطالب أهملت. وفي هذه الأيام يحاول سكّان منطقة مخيّم شعفاط أن يشقّوا شارعَ التفافي جديد بجوار الجدار، بقواهم الذاتية وعلى نفقتهم.

25. إضافة الى الازدحامات، يحول وجود نقطة اختناق (عنق زجاجة) صوب الحاجز ومنه دون إمكانيّة الوصول بسرعة لتلقي خدمات الطوارئ، مثل سيّارات الإسعاف وسيّارات المطافئ، ما يُعرّض السكّان لخطر على الحياة. توجّهنا في العاميْن الأخيريْن إلى الجيش الإسرائيلي مراتٍ عدّةً، وحذّرنا من المخاطر وطالبنا إيجاد خطّة منظّمة للإخلاء والعناية في حالات وقوع حادثة مع إصابات كثيرة، مثل الحرائق أو الهزّات الأرضيّة، لكنّ توجّهنا لم يلقَ الردّ بعد.

إدراك الخدمات الحكوميّة

26. ابرز ما جاء في قرار الحكومة إقامة مناطق خدمات حكوميّة داخل حاجز قلنديا وداخل حاجز مخيّم شعفاط، يجري فيها توفير خدمات حكوميّة لسكّان الأحياء المقدسيه خلف الجدار: خدمات تأمين وطنيّ، ووزارة الترخيص وسلطة السكان والهجرة (وزارة الداخليّة) والبريد وخدمات التشغيل.

27. أولت قرارات الحكم التي صدّقت مسار الجدار وزنًا كبيرًا لهذه المناطق المخطّطة (تُنظر مثلًا المادة 24 من قرار الحكم في مسألة **رأس خميس**، المادة 58 من قرار الحكم في مسألة **الرام**)، إلّا أنّ الواقع يشير إلى أنّ السلطات أخفقت في تطبيق هذه التعليمات.

28. لم تُقمْ في حاجز مخيم شعفاط أيّ منطقة خدمات، البتّة.

29. توجد في حاجز قلنديا منطقة خدماتيّة، إلّا أنّ منالِيتها الإشكاليّة، كأقلّ ما يقال، إلى جانب الخدمات القليلة المتوفرة فيها في أيّام مختلفة من الأسبوع، تجعلها عديمة الجدوى. وتتجسّد النتيجة على أرض الواقع في أنّ غالبيّة السكّان يجتازون الحاجزيْن المكتظيْن ويسافرون إلى مركز المدينة من أجل الحصول على الخدمات التي وُعدوا بها.

30. تشمل "المنطقة الخدماتيّة" في حاجز قلنديا ما يلي:

أ. مكتب فرعي لخدمات التأمين الوطنيّ لا يُفتح إلّا أيام الثلاثاء لأربع ساعات فقط. وقد جدّد المكتب الفرعي نشاطه بداية حزيران بعد أن كان مغلق تماماً لمدة عام. (يُنظر: رد مؤسسة التأمين الوطني من تاريخ 23.7.15)

ب. لا تُفتح خدمات التشغيل إلّا مرة واحدة في الشهر، لأربع ساعات، وهي توفر خدمات "توقيع" فقط لطالبي العمل. لا يوجد استقبال للجمهور ولا يمكن التمتع بالخدمات الأخرى التي توفرها خدمات التشغيل.

ت. وكالة بريد لا تفتح أبوابها إلّا يومي الاثنين والخميس. ورُغم أنّ البريد لا يُوزّع في الأحياء الواقعة خلف الجدار، إلّا أنّ وكالة البريد في قلنديا لا تحوي حتى على صناديق بريد لخدمة السكّان.

31. شملت هذه المنطقة في قلنديا بالسابق، مكتبًا لخدمات سجلّ سلطة السكّان والهجرة (وزارة الداخليّة)، وكان يُفتح ليومين في الأسبوع، إلّا أنّ هذا المكتب أغلق قبل فترة قصيرة.

32. لا تتوفر خدمات ترخيص من قبل وزاره المواصلات البتّة، رُغم الوعد بتوفيرها.

33. تتغيّر مواعيد فتح وإغلاق الخدمات في المنطقة بشكل مستمرّ، وفقًا لاحتياجات الأمن والسلامة المختلفة، إذ يعمّ عدم الوضوح بخصوص المواعيد التي يمكن خلالها الحصول على الخدمات أصلاً. أضف على ذلك أنّ المعلومات الظاهرة على اليافطة عند مدخل المنطقة بخصوص ساعات وأيام الدوام للخدمات الممنوحة هناك، هي مغلوطة.

34. ولا ينحصر الأمر في أنّ الخدمات الممنوحة في قلنديا مقلّصة جدًا، بل أنّ إدراك منطقة الخدمات أمام سكّان الأحياء يُفرغ الغاية من وراء المنطقة من مضمونها: تقريب الخدمات الحكوميّة من سكّان الأحياء. ويُلزم دخول المنطقة السكّانَ بالانتظار في طوابير طويلة للمشاة في حاجز قلنديا. وهكذا يضطرّ السكّان القادمون لتلقّي الخدمات في المنطقة للخضوع للفحص الكامل أسوةً بكلّ من يسعى للعبور باتجاه القدس، وذلك رُغم أنّه ليس بالإمكان أبدًا العبور من المنطقة الخدماتيّة نحو القدس. وعليه ، فإنّ الشخص الذي يرغب بتلقّي الخدمات الممنوحة في المنطقة ومن ثمّ مواصلة طريقه إلى القدس، يضطرّ للخروج من المنطقة الخدماتيّة والخضوع ثانية لإجراءات الفحص المنهكة. ورُغم أنّ هذا الوضع الغريب معروف جيدًا للمسؤولين عن الحاجز، إلاّ أنّ أحدًا لم يبذل أيّ جهد لتغييره بغية التسهيل على السكّان.

التعليم والمدارس

تفصّل المادة ج من قرار الحكومة ثلاث خطوات مدمجة من أجل ضمان الحقّ بالتعليم ما وراء الجدار: بناء مؤسّسات تربويّة جديدة، واستئجار غرف دراسيّة إضافيّة، وتشغيل منظومة سفريّات للطلّاب. إلّا أنّ غالبيّة هذه الالتزامات لم

تُنفّذ في العقد المنصرم. ويعاني الطلاب نقصًا في المدارس وغرفًا دراسيّة مكتظّة وغير سويّة، وسفريات تستغرقهم الوقت الطويل.

الغرف الدراسيّة:

35. توجد في الأحياء الواقعة خلف الجدار شماليّ القدس أربع مدارس ابتدائيّة رسميّة فقط (منها اثنتان تشملان عدد قليل من الغرف الدراسيّة للمرحلة الإعداديّة)، والتي تشمل مجتمعة 88 غرفة دراسيّة. إضافة إليها ثمة 5 غرف روضات دراسيّة رسميّة. ولا توجد في هذه الأحياء ولو مدرسة ثانويّة واحدة. ولذلك، يدرس في الجهاز التربويّ الرسميّ الواقع خلف الجدار ما مجموعه 2,453 طالبًا فقط .

36. تقوم المدارس غير البلديّة بسدّ الاحتياجات الموجودة، وهي مدارس تُقام بمبادرة السكّان والجمعيّات الخاصّة، وتُجبى فيها أقساط دراسيّة يمكن أن تبلغ آلاف الشواقل سنويًا. وتوجد في هذه الأحياء 462 غرفة دراسيّة في المدارس التي تتمتع بمكانة معترف بها غير رسميّة، إلى جانب 125 غرفة دراسيّة في مدارس خاصّة.

37. ينتج أنّ 13% فقط من الغرف الدراسيّة في هذه الأحياء تتبع للتعليم الرسميّ. وتشير معطيات المركز الجماهيري للأحياء خلف الجدار إلى أنّ النقص بالغرف التدريسيّة عام 2013 ما وراء الجدار بلغ نحو 100 غرفة (رسالة المركز الجماهيري للأحياء خلف الجدار ، السيّد كولين هايمز، إلى عضو الكنيست عَدي كول، رئيسة لجنة توجّهات الجمهور في الكنيست، بتاريخ 2014/3/4). ونحن نعتقد أنّ النقص الحقيقيّ قد زاد من وقتها، وهو يواصل ازدياده سنويًّا.

38. تكمن مشكلة أخرى في أنّ غالبيّة الغرف التدريسيّة الرسميّة الواقعة خلف الجدار هي غرف لا توافي المعايير وغير سليمة، تقع في مبانٍ مستأجرة خصّصت بالسابق للسكن (كفر عقب) أو لاستخدام الحيوانات (مدرسة شعفاط للبنين ج). لذلك، وباستثناء الغرف التدريسيّة الناقصة، ثمة حاجة مُلحّة جدًّا لبناء غرف تدريسيّة سويّة وسليمة تستبدل هذه الغرف.

السفريات

39. في ظلّ النقص الهائل بالغرف التدريسيّة، يضطرّ آلاف الطلاب للخروج يومياً في سفريّات إلى المدارس التي تقع في الجانب الآخر من الجدار. وتُقلّ سفريّات بلديّة القدس كلّ يوم نحو 3,500 طالب من منطقة مخيم شعفاط إلى

المدارس الواقعة "داخل" الجدار، ونحو 300 طالب آخر من كفر عقب (ردّ بلديّة القدس على توجّه جمعيّة حقوق المواطن بتاريخ 2015/7/14). ويقضي هؤلاء الطلاب 45-90 دقيقة على الطرقات بشكل يوميّ. وتصل تكلفة السفريّات إلى نحو 8 ملايين ش.ج. سنويًّا (وفقًا لرسالة السيّد كولين هايمز، المذكورة أعلاه). كان من الأفضل أن تُصرف هذه النقود على تشييد المدارس اللائقة في داخل الأحياء.

الصحّة وإدراك خدمات الطوارئ:

40. تتطرّق المادة د من قرار الحكومة إلى الواجبات الملقاة على كاهل وزارة الصحّة. ورُغم أنّ حياة الناس متعلّقة بتطبيق هذه الواجبات، إلّا أنّ غالبيّتها لم تُطبّق حتى اليوم. وتؤدّي منالية خدمات الصحّة السيئة جدًّا إلى تشكيل الخطر على السكّان وهي تنتهك حقّهم بالصحّة وسلامة الجسد، كما جرى تعريفهما في قانون أساس: كرامة الإنسان وحريّته، وقانون التأمين الصحيّ الرسميّ- 1994، وقانون حقوق المرضى- 1996.

41. نصّ القرار الحكوميّ أنّ على وزارة الصحّة تشجيع المستشفيات على فتح بعثات ما وراء الجدار، إلّا أنّ مثل هذه البعثات لم تُفتح أبدًا. ففي الأحياء التي تقع خلف الجدار لا يوجد مستشفًى أو مركز لخدمات الطوارئ الطبيّة، باستثناء مستشفى للإنجاب يقع في منطقة كفر عقب.

42. جاء في القرار أنّ على الوزارة أن تضع نُظم تنقّل تسمح بتقديم خدمات سريعة وإنسانيّة للمحتاجين، إلى جانب نُظم عبور للأطباء والمعدّات من داخل طوق القدس إلى الخارج. يوجد على المستوى النظريّ نظام خاص لدى شرطة إسرائيل يقول إنّ دخول سيارات نجمة داوود الحمراء إلى الأحياء في منطقة مخيم شعفاط للّاجئين، مشروط بمرافقة عسكريّة في كل ساعات اليوم، وإلى منطقة كفر عقب من الساعة الثامنة مساءً وحتى السابعة صباحًا (نظام 03-04-015 في شرطة لواء القدس، "مرافقة نجمة داوود الحمراء في الأحياء العربيّة والقدس الشرقيّة"). لكنّ سيارات نجمة داوود الحمراء لا تعبر الحواجز على أرض الواقع ولا تدخل أيّ حيّ من هذه الأحياء من أجل إجراء عمليّات إخلاء طارئة، بل تنتظر عند الجهة الثانية للحاجز. وفي اللقاء الذي جرى يوم 2015/6/14 مع قائد لواء القدس في الشرطة قيل لنا، إنّ هناك توجيهات بعدم منح مرافقة لسيارات نجمة داوود الحمراء إلى داخل الأحياء، خشية أن يؤدّي مجرد وجود سيارة الشرطة إلى أعمال إخلال بالنظام العام.

43. **يُنقل السكّان، مُكرَهين، في سيّارة خصوصيّة أو في سيّارات الهلال الأحمر حتى المستشفيات أو حتى الحاجز، ومن هناك يُنقلون وفق تقنيّة "ظهر لظهر" إلى سيارات نجمة داوود الحمراء. ويؤدّي هذا الأمر الذي يستغرق**

وقتًا طويلًا، إلى تشكيل خطر على حياة الشخص المنقول ويمكن أن يؤثّر بشكل دراماتيكيّ على صحّته. نوضح هنا أنّنا لا نتحدّث عن حالات استثنائيّة بل عن تصرّفات دائمة تستمرّ منذ سنوات، وهي تشكّل خطرًا على صحّة وحياة سكّان المنطقة برُمّتها.

البُنى التحتيّة الأساسيّة

44. يُفصّل قرار الحكومة الجاهزيّة العينيّة في مجالات مُعرّفة، وتقوم الوعود التي أطلقتها الدولة في إطار المداولات في المحكمة العليا باستكمال سائر الأمور المتعلقة بالحفاظ على نسيج حياة موحّد في أحياء القدس، وتقديم خدمات تسمح بتسيير حياة سويّة في الأحياء. ونقتبس هنا ما جاء في بيان الدولة إلى المحكمة العليا في التماس **رأس خميس**:

> "...وجرى أيضًا البحث في مسألة توفير الخدمات الحكوميّة والبلديّة المختلفة في الأحياء الواقعة خلف الجدار الأمنيّ في منطقة شعفاط، وطرق ضمان توفير وحتى تحسين شكل تقديم الخدمات البلديّة: الشرطة وخدمات الرفاه والمجاري والمياه والصحة، وذلك بواسطة المركز الجماهيري ، الذي بدأ بالعمل في منطقة خلف الجدار. **ويتجسّد ما نصبو إليه في مساواة مستوى البنى التحتيّة في طوق القدس مع تلك القائمة في سائر أجزاء المدينة، في الجهة الإسرائيليّة من الجدار**". (الفقرة 35 من بيان الدولة المقدم إلى "العليا" في التماس رأس خميس، يوم 2007/8/20؛ الإبراز من عندنا)

45. إنّ إقامة المركز الجماهيري للأحياء خلف الجدار ، كما جاء في المادة أ من قرار الحكومة، تهدف لتوفير متطلبات الجاهزيّة على المستوى البلديّ. وفي تشرين الثاني 2006، وبعد مرور شهرَيْن فقط على تأسيس المركز الجماهيري، نشر مديرها في ذلك الوقت، السيد كولين هايمز، وثيقة خطيرة تستعرض صورة وضع صعبة للخدمات المتوفرة في الأحياء على المستوى البلديّ والحكوميّ "أحياء القدس خلف الجدار الأمني: صورة الوضع، المركز الجماهيري طوق القدس، تشرين الثاني 2006")

46. فُصّلت في الوثيقة سلسلة من الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل تحسين وضع الأحياء، الذي كان سيئًا جدًا وقتها وهو آخذاً بالتدهور منذ ذلك الحين: يجب على بلديّة القدس تجهيز خارطة هيكليّة للأحياء، وترميم الشوارع التي لم تُرمّم منذ فترة طويلة. ويجب على شركة هجيحون توسيع شبكة المياه والمجاري والتصريف، التي لا تمتدّ في الأحياء، وحتى في الأماكن التي تصلها فهي لا تلائم عدد السكان هناك. وقد حذّر حينها مدير المركز من أنّ المقاولين

الذين يجمعون النفايات لا يستوفون شروط العطاء، ولذلك فإنّ النفايات تملأ الشوارع. وأوضح وجوب تركيب إنارة للشوارع وتشييد عيادات الأم والطفل في منطقة مخيّم شعفاط وتشييد محطة مطافئ عند حاجز قلنديا، وغيرها.

47. **رُغم مرور زهاء 9 سنوات على ذلك، إلّا أنّ الحلول التي طُرحت لم تُنفّذ، فيما تفاقمت المشاكل التي أشار إليها المركز الجماهيري أثناء تأسيسه. لقد كانت البنى التحتيّة في هذه الأحياء، مثل منظومات المياه والشوارع، في وضع سيئ قبل تشييد الجدار، ومن وقتها بدأت هذه البُنى بالانهيار، فيما يزداد عدد السكّان الذي ينتفع بها يومًا بعد يوم. يمكن من خلال زيارة كلّ حيّ من الأحياء، في كلّ يوم من أيّام السنة، رؤية أكوام النفايات والشوارع الملأى بالحفر والمطبّات، والتي تمتلئ في الشتاء أيضًا بالمجاري والفيضانات، وتصل إلى داخل البيوت. ويؤدّي غياب بنًى تحتيّة وخدمات حيويّة في هذه الأحياء إلى إلحاق ضرر بيئيّ- صحّيّ جسيم ومتواصل، وإلى خلق حيّز عام يليق بدول العالم الثالث.**

48. نشير هنا إلى أنّ جمعيّة حقوق المواطن قدّمت في آذار 2014 التماسًا للمحكمة العليا باسم السكّان، طالبنا في إطاره بوصل الأحياء في منطقة مخيّم شعفاط للّاجئين بشبكة المياه. وقد حضّرت شركة المياه والمجاري في القدس، هجيحون، مخطّطات لترقية وتحسين منظومات المياه والمجاري والتصريف في المنطقة، ولكنّ هذه المخطّطات لم تخرج إلى حيّز التنفيذ لعدم توفّر التمويل.

49. في ردٍ على توجهاتنا وتوجهات السكّان المتكررة لبلدية القدس وجهات أخرى، قيل لنا أكثر من مرة انّ الأحداث الأمنية تقف وراء منع السلطات من تقديم الخدمات اللائقة للأحياء. نحن على علم بأن تحويل الأحياء الى منطقة عشوائية أنشأت واقع أمني صعب ومركب. **ولكننا نعارض بشدة الإدعاء ان السلطات الاسرائيلية- والتي أنتجت بأفعالها وإهمالها هذه الفوضى – معفية من واجبها توفير كامل لكافة الخدمات المستحقة للسكان. سلطات الدولة، من ضمنها بلدية القدس، هي العنوان الأول للمواطنين، ولا يمكنها تبرير العجز والإهمال المطلق بالادعاءات الأمنية.**

تلخيص

50. يعيش سكّان الأحياء المقدسيّة الواقعة خلف الجدار، اليوم، بعزل تام عن مركز حياتهم المدني ومن حياة قوامها الإهمال المخزي. وتشكّل ظروف الحياة الصعبة في الأحياء وظروف التنقل والعبور التي لا تُطاق في الحواجز، والتي فصّلناها في هذه الرسالة بإيجاز، انتهاكًا متواصلًا لالتزامات الحكومة.

51. لإحداث التغيير المنشود، نعتقد كما أسلفنا، انه يجب وبشكل طارئ بلورة خطة شاملة لتنفيذ التعهدات، ولحل مجمل القضايا الصعبة التي يعاني منها السكان. هنالك حاجة بإقامة طاقم وزاري لريادة التنسيق بين الوزارات وللإشراف على التنفيذ، وذلك خلال وقت قصير ومعقول. ان الالتزام في الخطة وفي التعهدات التي قطعت تتطلب تخصيص موارد عينية، خاصة على ضوء الفترة الزمنية الطويلة التي مضت والواقع الصعب الذي نشأ. لصالح الأمر، نقترح ان يرأس الطاقم وزير/ة أو مدير/ة عام وزارة.

52. يسرّنا الالتقاء بكلّ الجهات ذات الصلة، والمساعدة في دفع الحلول اللائقة. وسنكون شاكرين ردّكم السريع.

باحترام،

رونيت سيلع نسرين عليّان، محامية

האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel

نسخ:

السيد يهودا فاينشطاين، المستشار القضائي للحكومة. بواسطة الفاكس: 02-6467001.

القاضي (المتقاعد) يوسف شابيرا، مراقب الدولة. بواسطة الفاكس: 02-6529322.

السيد يوسي كوهين، رئيس قيادة "الأمن القومي". بواسطة الفاكس: 02-5633769.

السيد نير باركت، رئيس بلدية القدس. بواسطة الفاكس: 02-6296014.

السيد أمنون مرحاب، مدير عام بلدية القدس. بواسطة الفاكس: 02-6296021.

العريف موشيه آدري، قائد لواء شرطة القدس، شرطة اسرائيل. بواسطة الفاكس: 02-5391466.

الضابط (المتقاعد) عوفر هيندي، رئيس مديرية "كيشت تسفاعيم" في قيادة المركز. بواسطة الفاكس: 02-5305388.

السيدة نادرة جابر، مديرة المديرية المجتمعية لطوق القدس. بواسطة الفاكس: 02-5835782.

السيد زوهار يانون، المدير العام لشركة "هجيحون" للمياه والمجاري. 02-5651193.

البروفيسور أرنون أفيك، مدير عام وزارة الصحة. بواسطة الفاكس: 02-5655966.

السيدة ميخال كوهين، المديرة العامة لوزارة التعليم. بواسطة الفاكس: 02-5602336.